

فان قلت انهم كانوا ينطقون بالحج عطفاً عليهم ولما اعتدوا منافعهم قلت
المنطق لا يتبع الا بالادع الطوق لان الادعاء لا يتبع جميع ارتكابه اضطراباً وايضا
لم ينطقوا الا بالحج والاضطرار فيسقط السهم سيم يجمع سلب الانطوق من
مطلقاً مع المنطق **والاصح** ان يجعل قوله سيم لان حكمهم بالحق صحت حكمه الزم
على عدم الحكم وهو على كونها لا يغير معنى المنطق اصلاً ولا يطلق في الشك والاشارة
تنبه على ان في النص والبعيد على سبيل الاضمار في البيان والاعتناء مع تنبيه
والمراد اضلال الخ شاعريه وقوله **وهي** ههنا كما انفتت شاعريه وانفتت قواها
زاد قوله انفتت قواها لان المناطقة لا يرضى تحت الشك والاشارة بالانتهاء والكشف
ببرهان قوي ودخل المناطقة تحتها بقرب من التكليف يقال انفتت الزمير بمعنى
اجب بآفة واذا من صرحه بفتح الصغ الشك واوصى بقرب من الصغ افعو صفة عدس
بفتح الشين من الهزل والغفلة **في** ادخل شرطاً ان يكون ذلك المستعار في حيث يمكن
عمل الكلام على المستعارة لولا التورية الحالية والمحالفة والكشف بحيث يمكن العمل
على المستعارة والمستعارة لولا التورية ويحتمل عليه انه مع استناد التورية لايجوز العمل
المستعارة ويحتمل في دفعه اذ في نظر بعض علماء فقه كثر من المتعلمين والاكابر اليه
ما كان فيه من غلط قوله على المستعارة ومع ما فعله فقل به انه يحفظ لعدم
لذوقه فان القول بانها انما هي في ذلك وان اردت وجه الرفع فاحسن الوجود
ما هو في اليد لانه فقهه فانه العرف في قولك زعمت بهم من سنان وشك السلام
من شوكه السلام وهي شرة العادس وقوة السلام واللاشك في قوله **كذلك** كذا في
فقال زيد شاك السلام بطرف الكفاف وقد عقلت في موضع الكلام ويعني فقال شك السلام
كسر ما عطف كمنه الخ كما قد في الخ وقيل من سبال الوفاق والخو سبيل اللزوم
وهي شوكه الخ على رتبة يفتح دلالة على ان شاكها من كان له ليد متراكمة كما تعلم في قطع
يعني لا يغيره بضعه فقولهم فلان معلوم الظاهر في ضعفه والمفهوم من افعل ان
ان بايع وقوله بغيره عن توجع ضرب بجمع عرض والصفوح الاعراض والعمى والبصيرة
المفاهيم المستقيمة المتجانس **في** هذا اذا جعلت التورية لنا ففهمنا على ان الآفة قد كلف التمشير
القاموس فذكرها في التوراه ووزعمه حشرة تترقر اذا التوراه فقله لكونها
وكذا فان قلت كيف صار لهم والكم داخلين في صفا فصول التمشير وهو لا يغير الا ليعلم
الايمان للواقع والظلمة الشريعة قلت شذوهم في التردد والتغير يطلق على كل شذو

فانما قد ختم في الحسوس بما حاسة كانت بل في المعقول ايضا لانهم لم يذكروا القدر
سهمهم ولو كنهم عن العقل مجرد لا يوجد كونهم خارجين عن العقل معزولين
مفروغا عنه انما المقصود انهم من بين السفاهة معزولون عن الحواس والله
المنطق ايضا هذا وقد بين الله في الشفاوت بين المنطق وبين الكفا رصدها قال
في كتاب المنطق ربع سهمهم وربع الصارح في قوله وقال في كتاب المنطق ربع سهمهم
نقول الاظهر ان المقصود من هذه الآية بعد الجملة لا بيان حالهم وعينهم و
ضلالهم وضالهم في الدنيا والاخرة وفي بيان قولنا كونه منسوبة وفلاهم لم يترجموا
بشيء بل انما عليهم ويقتضوا به ولا الحمد وفي الاشارة الى انهم لا يتعلمون
ويؤبره قوله لهم لا يترجمون فان قلت فعلهم هذا ينبغي ان يكون والاعتناء بترجمه
قلت بيان حالهم بعد ان لا يترجم فيهم بل التحذير ما عدا عن الاقوال فيهم في عينه
في وان جعلته لسوء فديهم هذا بعد صحت ما يلفت اليه العلامة التقديرات
والمدى لشد في شدة الكشاف والتقاضي ان قوله لهم بهم على من احوال المنطق
سواء بصرف الله جواب ما اودم كجهد والقناعة والروى والظلمة فيها كجهد
تحت الارض ووصفها بالفضاء وارتبه وصمام العارورة وكما سها وصفا بظهور
سد اذ **في** واو في الاصل لك وفيه الشك في اضع فيها المنسوبة ان كانت او
كلمة شك الا ان الحقيقة انما لا اله الا الله وليس شئ من الشك والشك والالهام وغير
والاباهة دفلا في مضمونهم بل يتقادم في مواقفها في الكلام واضرار الاصل والشك
في الشك بها كما في الكف والاشارة الكف في قوله ان المنسوبة في الاضمار منها
الشك في قولها كذا **في** ولا يقطع منها آخراً وكقولنا فانما يغيرت في
فوصف حجابها ووجوب العصيان جوارح المتك وفيه وجوب العصيان وليس الكلام
لا يجاب العصيان بل للشيء من الاطاعة فكان الظاهر ان يقال ان يغيرت في
في وجوب الاتباع والاشارة عن اطاعتها فاما ان يقال هذا من غير
ان المنهى عن الشك امره بمضد واما ان يقال هذا من غير جعل المعقول المصحح دون
المنقوع على هذا البيان وهو بدعيها بها معاً يكون ثابثا بعد الالزام المنهية
اذا سبها باعدها وهو بدعيها بها ووجوب عصيانها معها شيق والمشرورة
او لو اجد منها الامر في دفع بدعوا الشك عليه وليس وجوب عصيانها ثابته بالآفة
المنهية بل بالشيء **في** ومعناه ان قصة الكفا المشا ففهمنا حجة بها في

ان يروض عنهم

مطلوب
فقال في الاصل لك

لغة